



**Media Contacts
(Berlin):**

Sarah Tyler
Tel: +49 30 3438 2019
press@transparency.org

(London):

Jana Kotalik/Susan Côté-Freeman
Tel: + 44 20 7981 0347

Jeff Lovitt (mobile): +49 162 419 6454

<http://www.transparency.org>

Otto-Suhr-Allee 97-99
10585 Berlin, Germany
Tel: +49-30-3438 2061/19
Fax: +49-30-3470 3912

FOR PRESS: to request a review copy of the *Global Corruption Report 2003* or to view the report electronically, contact gcr@transparency.org or visit www.globalcorruptionreport.org

أهم ما ورد في التقرير العالمي للفساد عام 2003 الذي أعدته الشفافية الدولية

دفع أموال لمقالات الرأي والتحليل: فضح ممارسات غير أخلاقية في وسائل الإعلام

الكثير من الممارسات غير الأخلاقية في وسائل الإعلام رائجة، كقبض أموال نقدية لقاء مقال صحفي، ومن الدول التي تنتشر فيها هذه الممارسات أكثر من غيرها: أوروبا الجنوبية والشرقية وأميركا اللاتينية. وأظهرت نتيجة استطلاع قام به الاتحاد الدولي للعلاقات العامة أنه ما من منطقة منيعة على هذه الأعمال. وقد شملت الدراسة التي نشرت نتائجها في تموز/ يوليو عام 2002، 242 مهنيًا في مجالي العلاقات العامة والاتصالات في 54 بلدًا. وقد كانت الأجوبة متفاوتة على الشكل التالي:

63 في المئة من الذين شملتهم الدراسة (أي ثلثا عدد المستفتين) في أوروبا الشرقية يعتقدون أن قبول الرشاوى من قبل الصحفيين لقاء مقال في الجريدة أمر شائع في بلادهم.

13 في المئة فقط من الذين أجابوا على الأسئلة الموضوعة في الدراسة يعتقدون بأن محتوى المقالات الرئيسية مستقى «عادة» أو بالأحرى «دائمًا» من آراء المحرر وليس من الرشوة. وفي أوروبا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط يعتقد 40 في المئة من المشاركين في الاستطلاع بأن كتابة ومواضيع المقالات الصحافية متأثرة إلى حد كبير بالرشاوى.

ومن الملاحظ أن آسيا تحوي أكثر وسائل الإعلام شفافية في العالم، حيث يرى 68 في المئة من المشاركين في الاستطلاع إن الإشراف على التحرير يعتمد «عادة» أو «دائمًا» على آراء المحرر وليس على الرشاوى. ويليه كل من أميركا الشمالية بنسبة 65 في المئة من حيث الشفافية في وسائل الإعلام، ثم أستراليا بنسبة 60 في المئة وأوروبا الغربية والشمالية بنسبة 59 في المئة.

هل يقبل المحررون والصحافيون الرشاوى كي لا ينشروا مقالًا معينًا؟ في أميركا اللاتينية 41 في المئة من المشاركين في الاستطلاع يعتقد أن قبول مثل هذه الرشاوى شائعًا.

دور وسائل الإعلام

أصيب إدغار داماليريو، رئيس تحرير الصحيفة الفلبينية «Zamboanga Scribe» بطلق ناري في رأسه في 13 أيار/ مايو عام 2002. وقد اشتهر بمقالاته النقدية لعمليات الفساد التي يرتكبها السياسيون المحليون ورجال الشرطة. كما قُتل فاليري إيفانوف، رئيس تحرير صحيفة «Tolyakinskoye» في توغلياتي جنوب روسيا، وذلك في 29 نيسان/ أبريل عام 2002. وقد عرفت الصحيفة بتقاريرها عن الجريمة المنظمة والفساد الرسمي.

في بنغلادش قتل هارون رشيد وهو مراسل صحفي في اليومية «Dainik Purbanchal» بعد أن كتب عدة قصص وروايات عن الفساد الرسمي وعن علاقات تربط بين نقابات إجرامية متورطة ومجموعات حرب العصابات «الماوية» المحظورة.

كما قُتل أيضاً أورلندو سييرا هرننديز وهو صحافي يكتب في عمود خاص في الصحيفة الكولومبية «La Patria» بعد إصابته بطلق ناري في رأسه وذلك في 30 كانون الثاني/ يناير عام 2002، وتوفي بعد يومين من إصابته. وكان يفضح الفساد الحكومي في مقالاته.

أهم ما ورد إقليمياً في التقرير العالمي للفساد لعام 2003

أوروبا الغربية

سلطت الأضواء في الصحف على أهمية ملاحقة القضايا المتعلقة بالرشاوى ضمن القطاع الخاص، لا سيما تلك القضية التي تابعتها الصحف في المحاكم البريطانية وكانت أكبر فضيحة في العقد الأخير لها علاقة بالرشاوى. فقد استدعي مدير شركة الأطعمة (Hobsons) إلى المحكمة واتهم باختلاس مبالغ مالية تقدر بـ 3.8 مليون دولار من حساب مصرفي لشركة تابعة للشركة المذكورة من أجل الحصول على صفقة مربحة مع تعاونية «Co-Operative Wholesale Society (CWS)». وقد أدين مسؤولان رسميان من (CWS) بقبض رشوة مالية تقدر بمليون جنيه إسترليني لكل منهما.

في ألمانيا، وفي أثر فضيحة التمويل الحزبي المالية التي تورط فيها الاتحاد المسيحي الديمقراطي عام 1999، لُطخت سمعة الحزب الديمقراطي الحاكم في فضيحة مالية في آذار/ مارس عام 2002، حيث اتهم الراسميون العاملون في الحزب الحاكم في كولونيا بقبض 260.000 يورو من شركات مانحة بين عامي 1994 و 1999. ومع أنها حصلت منذ عدة سنوات، إلا أن هذه الفضيحة نبهت الشعب وأيقظته إلى أن الفساد الحكومي بات ممنهجاً في ألمانيا.

وتقدّمت الحكومة البريطانية خطوة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، عندما طبقت قانوناً جديداً لمكافحة الفساد، موازياً لقانون المنظمة الداعي لمكافحة الفساد أيضاً. وقد تم تطبيقه في شباط/ فبراير عام 2002. والقانون الجديد مغاير لقوانين البلاد الأعضاء في المنظمة المذكورة، غذ يمنع رشوة المسؤولين في البلدان الأخرى ويحظر الدفعات المسهلة، وقد انتقد اتحاد القطاع الصناعي البريطاني حظر الدفعات المسهلة وهي مدفوعات لتسهيل الخدمات الحكومية الروتينية والمعقدة، فباعتقاد أعضاء الاتحاد أن هذا الحظر قد يضعف قوة الشركات البريطانية التنافسية.

في إيطاليا واجه رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني وعدد من زملائه السياسيين عدة اتهامات بالفساد وتزوير الحسابات، لكنه حول الحرب ضد الفساد إلى حرب ضد قضاة التحقيق. وفي أواخر عام 2001، صادق البرلمان على قانون جديد يحد من عمل القضاة العاملين في مجال التحقيق. كما أن تزوير الحسابات لم يعد عملاً إجرامياً في إيطاليا. وهذا التعديل في القانون من شأنه أن يكون حافزاً لتبييض الأموال. وقد وضعت عوائق أخرى في وجه القضاة العاملين على قضية الفساد ونشاطات المافيا ومنها وقف الحراسة الأمنية عنهم. وفي كانون الثاني/يناير عام 2002، ناشد المقرر المختص بشؤون استقلالية القضاة والمحامين في الأمم المتحدة برلوسكوني بالطلب من حكومته احترام المبادئ الأساسية لاستقلالية القضاء في الأمم المتحدة.

في ألمانيا، قدمت الحكومة الفيدرالية إلى البرلمان قانوناً في نيسان/ أبريل عام 2002 يجيز إنشاء قائمة الشركات، غير الجديرة بالثقة، حيث تدرج قائمة بأسماء الشركات التي ثبتت عليها تهمة دفع الرشاوى أو استخدام موظفين يقومون بأعمال غير قانونية أو القيام بأعمال الفساد. ولسوء الحظ، فإن هذا القانون لقي مقاومة وبقي حبراً على الورق في مجلس النواب الألماني (Bundesrat) حيث سقط في عملية التصويت.

في إسبانيا، أثار التحقيق الجاري في عمليات الفساد في المصرف الإسباني (BBVA) أكبر فضيحة هزت القطاع المصرفي الأوروبي منذ سنين عديدة. وقد بدأ التحقيق في نيسان/ أبريل عام 2002 وحقق في نشاطات قام بها المصرف قبل دمجها بمصرف (Argenteria) عام 1999. واتهم المصرف بتحويل 225 مليون يورو (223 مليون دولار) لحسابات سرية في جيرسي وليشتنشتاين وسويسرا. وهذه الحسابات السرية كانت مقابل عمليات تزوير واختلاسات وتبييض الأموال. كما وزعت أموال لتمويل حملة انتخابية رئاسية في فنزويلا لصالح الرئيس هوغو شافيز وتمويل حملة انتخابية رئاسية أخرى في البيرو لصالح الرئيس السابق ألبرتو فيجويري.

العديد من شركات الإعمار الكبرى والتي لها فروع في أكثر من دولة، ومنها شركات من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا تواجه ملاحقة قضائية تتعلق بقضية "مؤسسة تنمية الأراضي العليا في ليزوتو" الجارية «Lesotho Highlands Development Authority». وفيما تعتبر قضية «Lesotho» مثالا نادرا لشركة غربية تقاضى وتتهم بالرشوة بناء على القانون في دولة نامية، فإن دمج قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة الرشوة في قوانين الدول الأعضاء للمنظمة يساهم في الحد من الرشوة في الخارج. إلا أن معيار دافعي الرشوة الذي تصدره الشفافية الدولية كشف عن المستوى المتدني للوعي بالنسبة إلى هذا القانون.

أميركا الشمالية

في آذار/مارس عام 2002، طبق مجلس النواب في الولايات المتحدة أول حملة إصلاحية مالية كبيرة خلال خمسة وعشرين عاماً. فإن قانون «McCain-Feingold» يحظر التقديمات المالية السهلة إلى الأحزاب السياسية ويحدد الإعلانات لمرشحين معينين من جهات خارجية. ومنذ عام 1989 ساهمت شركة الطاقة العملاقة "أنرون" بدفع أموال مسهلة تبلغ قيمتها 5.95 مليون دولار أميركي، حيث حظي الجمهوريون بـ 74 في المائة من هذا المبلغ؛ كما أنه كانت للشركة علاقات قوية مع السياسيين في إدارة الرئيس بوش.

ولم تنج كندا من عمليات الفساد الجارية في الدوائر السياسية حيث اتهمت حكومة رئيس الوزراء جان كريتيان بالتحيز والمحسوبية في صفقات العمل، كمنح وزير الدفاع آرت ايغلتن مبلغ 37.000 دولار كندي إلى عشيقته السابقة. وانتقدت الحكومة على التصرف بمبالغ صغيرة كهذه من أجل أصدقاء أو شركات قدمت مساعدة للحزب الليبرالي. وهناك مبلغ يقدر بـ 1.6 مليون دولار كندي دُفع إلى الشركة التسويقية (Groupaction Marketing) على شكل عقود. وقد كانت هذه الشركة قدمت للحزب الليبرالي على مدى سنوات مبالغ مالية تقدر بـ 70.000 دولار أميركي مما استدعى تحقيقاً في الأمر من قبل الشرطة الكندية والمحقق العام للمحاسبة.

وشهدت الولايات المتحدة فضائح متعلقة بالفساد في أوساط السياسيين المحليين. فثائب أوهايو جيمس أ. ترافيكانت وجد مذنباً في نيسان/أبريل عام 2002 وأدين بعشر تهم رشوة وابتزاز. وفي رود أيلند أدين رئيس بلدية بروفيدنس (Providence) فينسنت سيانسي الأبن وسجن لإشتراكه في عملية ابتزاز في تموز/يوليو. وكان الاثنان محبوبين من منتهيتهما وعقدا النية على الترشح ثانيةً للانتخابات إلى أن تنتهي محاكمتهما؛ وفي 24 تموز/يوليو وبعد تحرك قام به المجلس التأديبي طرد ترافيكانت من الكونغرس بعد عملية تصويت داخل الكونغرس وأدخل السجن بعد أسبوعين، بعد أن حكم عليه بالحبس لمدة ثماني سنوات.

ساهمت موظفة داخلية في الكشف عن عمليات التزوير الجارية في شركة "أنرون". إذ كانت الشركة تعتمد على شركاء سريين وفروع خارجية لإبقاء الدين منخفضاً ولزيادة أسهمها في سوق البورصة. وتم الكشف عن حسابات خادعة من شركات «Adelphia Communications» و «Global Crossing» و «Halliburton» و «WorldCom» و «Xerox» واتهمت «Tyco» و «ImClone Systems» بالتهرب من دفع الضرائب وكسب مبالغ سرية. وفي محاولة لاستعادة الثقة تحرك الكونغرس والبيت الأبيض على الفور وأصدرا قانوناً يتعلق بالتزوير في الشركات، وذلك في تموز/يوليو عام 2002. وتعد هذه خطوة متقدمة في أنظمة العمل في الولايات المتحدة، إذ إن هذا القانون يفرض عقوبات جديدة على أعمال التزوير ويشترط على مجالس إدارة ورؤساء تنفيذيين أن يتحملوا المسؤولية مباشرة عن دقة البيانات المالية.

وفي كندا منح اتحاد الصحفيين الكنديين جائزته السنوية الثانية (Code of Silence) إلى وزارة العدل لتخطي قانون الوصول إلى المعلومات من خلال مرسوم (C-36). وهذه الجائزة تقدم للإدارة الأكثر سرية في كندا. القانون المقترح في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 2001، لمكافحة الإرهاب هو بمثابة خطر على حرية الشعب في الوصول إلى المعلومات الحكومية. وإذا تمت المصادقة عليه، فإنه يخول وزير العدل تعليق الحرية الممنوحة في قانون الوصول إلى المعلومات الذي وُقع عليه عام 1985 في سبيل حماية العلاقات الدولية أو الدفاع القومي أو الأمن القومي. وقانون الوصول للمعلومات يستثني هذه الأمور مع أنه يخضع اتخاذ هذه القرارات للمراقبة المستقلة للمحاكم الفيدرالية ومفوض الإعلام. القانون الجديد يقترح تغيير نص المرسوم من خلال عزل قرارات وزير العدل من المراجعة المستقلة.

أمريكا الوسطى والمكسيك وجزر الكارييب

إن «غروبو أوكساكا» (Grupo Oaxaca) ، وهي مجموعة من الباحثين والمحامين والصحافيين وممثلين لمنظمات غير حكومية، اتفقت على إنشاء هيئة تقنية للضغط بهدف العمل على تشريع قانون حرية الوصول إلى المعلومات في المكسيك. وفي تشرين الأول عام 2001، قدمت المجموعة مسودة قانون إلى الكونغرس المكسيكي، وهي المرة الأولى التي تقدم فيها مجموعة من المجتمع المدني مرسوماً للتشريع. ثم وقعت المسودة بين يدي الوكالة الحكومية لمحاربة الفساد (SECODAM) لكن التسريبات كشفت عن وجود بعض الغموض والثغرات والاستثناءات. وأحيل المرسوم إلى أمانة سر الحكومة "سكريتيريا دي غوبيرناسيون" وبعد شهر من الأخذ والرد والمناقشات، شارك فيها ممثلون عن الكونغرس، وافق المجلسان التشريعيان على قانون توافقي بالإجماع في نيسان/ أبريل عام 2002.

منظمة الشفافية في كوستاريكا شرعت العمل على برنامج لمراقبة الحملات المالية خلال الانتخابات الرئاسية في شباط/ فبراير عام 2002. وفي شهر آب/ أغسطس من عام 2001، دعي كل من المرشحين الثمانية للرئاسة للتوقيع على معاهدة للشفافية حيث وافقوا على تقديم كامل المعلومات التي تتعلق بحملاتهم المالية للرئاسة بانتظام. رفض مرشح واحد التوقيع على المعاهدة وحاول التشكيك بالخطوات المقترحة التي تضمنت استقلالية المراقبة على نفقات المرشحين ومساهماتهم المالية. وأظهر برنامج المراقبة أن الأحزاب خفضت تقييم نفقاتها ولم تفسح عن المبالغ الفعلية والكاملة لمساهماتها المالية. كما كشف أيضاً عن قيام أحد الأحزاب السياسية المهمة بتحديد مبلغ نفقات يفوق مبلغ التقديمات في نفس الحقبة بـ 22 مرة. فاضطر الحزب إلى تصحيح الأرقام علانية وتقديم تعليل لهذا الفرق الهائل. أما المرشح الذي رفض التوقيع على المعاهدة عاد ووافق على التعاون في الجولة الثانية. وكنتيجة لمراقبة كلفة الإعلانات والدعايات أثناء هذه الجولة خفضت النفقات بشكل ملحوظ.

في باناما تمت المصادقة على قانون الشفافية في الإدارة العامة في كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، والذي يمنح بموجبه المواطنين حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بنشاطات الحكومة. وبعد أيام قليلة فقط من المصادقة على القانون، انتقد الحزب المعارض الحكومة لأنها رفضت الكشف عن المعلومات الكاملة بشأن اتفاق التكامل الذي وقعته مع الولايات المتحدة عام 2002، بخصوص العمل معاً على مكافحة تهريب المخدرات. وفي كانون الثاني/ يناير عام 2002 أعلنت رئيسة الجمهورية ميريا موسكوسو، رسمياً موافقتها على إصدار قانون حرية الوصول إلى المعلومات، ويتضمن القانون بنوداً تنص على معاقبة المسؤولين الذين لا يلتزمون بتطبيق نصوص القانون.

من دون أدنى شك، فإن المكسيك تعدّ الرائدة في المنطقة في مجال تطبيق إجراءات لمكافحة الفساد. فالقانون الذي تمت المصادقة عليه السنة الماضية ساهم في التخفيف من السرية المصرفية بشكل لافت. كما سنت قوانين أخرى لإلقاء القبض على المسؤولين المشتبه بتورطهم في عمليات الفساد، واتخذت التدابير اللازمة للتحقيق في الحسابات أو البضائع المسجلة باسم قريب أو شخص آخر. والقانون الجديد الموضوع لتحديد المسؤوليات الإدارية للموظفين الحكوميين يدعم برنامج المكسيك الوطني لمكافحة الفساد ويخفف من القيود على معاقبة المتورطين في أعمال الفساد. وهناك قانون جديد آخر لا يقل أهمية عن القانون المذكور آنفاً يتعلق بالإطلاع على المعلومات العامة واستحداث حكومة إلكترونية. وأعلن البنك الدولي بأن تكلفة الفساد تقدر بنسبة 9 في المائة من إنتاج المكسيك الإجمالي وتزيد على قيمة الأموال التي تصرف على قطاع التربية والتعليم.

في الهندوراس يواجه الرئيس السابق رافايل كاليبجاس تهمة تحويل 11 مليون دولار أميركي إلى حساب الرئاسة سري خلال توليه الرئاسة. كما تم التحقيق مع رئيس جمهورية الدومينيكان السابق ليونيل فيرنانديز، واتهم بالفساد أثناء توليه الحكم من شهر آب/ أغسطس عام 1996 إلى شهر آب/ أغسطس من عام 2000. وقد استجوب بشأن تعامله بمبلغ 84.3 مليون دولار في حساب خاص. لم توجه إليه أي اتهامات رغم وضع عدد من المسؤولين في حكومته في المحكمة. في نيسان/ أبريل عام 2002، اتهم قاضٍ الرئيس النيكاراغوي السابق أليمان ومسؤولون في حكومته بالتزوير والاختلاس وسوء استخدام الأموال العامة من خلال استغلال صفقة تلفزيونية.

أميركا الجنوبية

تطلعت روزانا سارني ابنة الرئيس البرازيلي السابق خوسيه سارني إلى ترشيح نفسها للرئاسة عام 2002. لكن سمعتها شوهدت بشكل كبير عندما بثت القناة التلفزيونية التي تملكها صور دخول رجال الشرطة عنوة إلى إحدى شركاتها والعتور على مبلغ نقدي يقدر بـ 400.000 دولار أميركي. واعترف زوجها وشريكها في العمل بأن المال كان سيستخدم لتمويل حملتها الرئاسية مما يعد خرقاً واضحاً لأنظمة التمويل. وهذه الفضيحة أجبرت سارني على الإنسحاب من المعركة الرئاسية في نيسان/ أبريل 2002.

وفي استطلاع نشرة البنك الدولي في شباط/ فبراير عام 2002، تبين أن الرشاوى تدفع في 50 في المئة من عقود الدولة في كولومبيا. وتقرير آخر من المصدر نفسه يبين أيضاً أن كلفة الفساد في كولومبيا يقدر بـ 2.6 بليون دولار أميركي سنوياً أي ما يعادل 60 في المائة من دين البلد العام.

لا تزال الأرجنتين تعاني من الصدمة التي تسببت بها الأخبار عن سوء استخدام المال العام أثناء حكم كارلوس منعم. فقد احتجز الرئيس السابق لمدة ستة أشهر، عام 2001، بتهمة تهريب أسلحة غير شرعية وتبييض الأموال، ولكن أطلق سراحه بعد قرار مثير للجدل من المحكمة العليا. وكان وزير الاقتصاد السابق دومينغو كافالو من بين الذين أُلقي القبض عليهم في الفضيحة المتعلقة ببيع 6500 طن من الأسلحة إلى الأكوادور وكرواتيا. واتهم كافالو بتوقيع مراسيم تقضي بإرسال شحنة من الأسلحة المباعة إلى باناما وفنزويلا والتي انتهى بها الأمر في كرواتيا والإكوادور بطريقة غير قانونية بين عامي 1991 و 1995. والتهمة الأخيرة الملقاة على منعم هي تلقيه دفعة مالية تقدر بـ 10 ملايين دولار أميركي من إيران ليغطي دورها في عملية تفجير كنيس في بيونس آيريس في تموز/ يوليو عام 1994.

قبل فوز البرازيل بكأس العالم في كرة القدم للمرة الخامسة في تموز/ يوليو عام 2002، اتهم ريكاردو تكسييرا، رئيس الاتحاد البرازيلي لكرة القدم، بسوء استعمال الإدارة والفساد وتبييض الأموال والتزوير. وقد نشرت هذه الاتهامات في تقرير يقع في 1600 صفحة. وجاء في التقرير توصيات تقضي بملاحقة تكسييرا قضائياً لسوء إدارته للاتحاد. وفي خلال فترة ترؤسه تراكمت الديون على الاتحاد البرازيلي، وبلغ مقدارها أكثر من عشرة ملايين دولار أميركي، وذلك بين عامي 1995 و 2000. ويرجع السبب في تراكم الديون إلى نفقات خيالية، من مثل استئجار سيارة ليموزين في نيويورك لقاء 2000 دولار أميركي يومياً.

يفيد تقرير أصدرته منظمة "Poder Ciudadano"، بعد سبعة أشهر من مراقبتها مجلس الشيوخ الأرجنتيني، والتي وصفته بأنه مؤسسة محكم القبض عليها وأكد التقرير أن قوانين الشفافية غير المطبقة إطلاقاً من قبله. وتدير المنظمة أيضاً مشروع يدعى «المرشحون المرئيون» الذي يقدم من خلاله المرشحون للانتخابات في مجلس الشيوخ ملفات كاملة عنهم وعن مالية حملاتهم.

الدول الواقعة على الباسيفيك

أشارت الدلائل إلى أن الإجرام المنظم الروسي استخدم مصرف «Sinex»، أحد مصارف جزيرة "نورو" للتجارة الخارجية حيث تم تبييض أموال تقدر بثلاثة مليارات دولار عبر مصرف نيويورك. وأعلن البنك المركزي الروسي عن تسريب أكثر من سبعين مليار دولار عبر مصارف الجزيرة الأربعمائة التي تملكها شركة "وكالة نورو التعاونية" الحكومية. فهذه الشركة بدورها تشرف عليها الدولة. ويظهر قبح وضحامة هذا العمل الإجرامي عندما نقارنه بقيمة المبالغ المزورة، وبأرباح صادرات روسيا التي بلغت قيمتها 74 مليار دولار أميركي عام 2001. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2001، أعلنت لجنة التحرك المالية (FATF) المختصة بمكافحة تبييض الأموال والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رسمياً أنها ستتخذ إجراءات ضد دولة مستقلة لأول مرة، إذ لم تقدم على خطوة كهذه خلال اثني عشر عاماً، أي منذ إنشائها، فوجهت للحكومة إنذاراً: إما أن تغير جزيرة "نورو" قوانينها لضبط مصارفها الخارجية "أوف شور" أو تطبق عليها عقوبات تنزلها بها اللجنة.

تأسست لجنة ملكية في غربي أستراليا في كانون الأول/ ديسمبر عام 2001 لتحقق في مزاعم تشير إلى تورط رجال الشرطة في أعمال الفساد. وعندما بوشر بالتحقيق، الذي سيستم

ثمانية عشر شهراً في آذار/ مارس عام 2002، صدر عن اللجنة عرض عفو لأيّ شرطي يفضي بمعلومات مكتوبة عن أعمال فساد وإجرام قام بها رجال الشرطة قبل 31 أيار/ مايو عام 2002، إذا أعرب عن استعداده لتقديم الأدلة والبراهين. ويشمل هذا العفو رجال الشرطة السابقين والذين كانوا لا يزالون يعملون في الخدمة أيضاً. وقضية ارتباط رجال الشرطة بأعمال الفساد ستكون إحدى المسائل الرئيسية في انتخابات الدولة في عام 2002. ويقول الخبراء إن أحد أسباب انتشار الفساد في الشرطة هي ثقافة متأصلة في هذه المهنة تحت على السلوك اللأخلاقي. وبرأي القاضي جيمس وود، رئيس اللجنة الملكية، أن رجال الشرطة يتعلمون منذ البداية أن الوفاء لزملائهم أهم من الوفاء والإخلاص لمهنتهم.

وضعت الصحف في "بابوا غينيا الجديدة" إعلانات كبيرة تدعو المقترعين إلى نقد المرشحين والتوقف عن بيع أصواتهم وذلك قبيل انتخابات حزيران/ يونيو عام 2002 بأسابيع قليلة. أطلقت الحملة في كانون الثاني/ يناير عام 2002؛ وكانت بمثابة ردة فعل على موجة فضائح الفساد التي عمّت البلاد لا سيما أعمال الرشوة والابتزاز والاختلاس التي كان صندوق الطوارئ القومي متورطاً فيها. وأكثر ما أقلق مجلس وسائل الإعلام هو التغطية الجارية لرئيس مؤسسة المدخرات السابق الذي كان متهماً باختلاس 2.7 مليون كينا (حوالي 750.000 دولار أميركي) من صندوق تقاعد الموظفين. وبما أنه لم يلاحق قضائياً أي متورط آخر في العملية، منذ أكثر من سنتين، أي عندما بوشر بالتحقيق، طالب المجلس رجال الشرطة والمدعي العام بالإسراع في كتابة التقارير والطلب بالملاحقة. ورحب نائب الحاكم العام ورئيس مجلس النواب بحملة وسائل الإعلام ونادى باستحداث قوانين لتعيين مدعين عامين مستقلين لمعالجة قضايا الفساد بجديّة أكثر. وبالتعاون مع فرع الشفافية الدولية في بابوا غينيا الجديدة ولجنة حقوق المواطنين أفسح مجلس وسائل الإعلام المجال للمواطنين بالتبليغ عن قضايا الفساد مباشرة إلى وسائل الإعلام عن طريق خط مباشر وفوري.

شرفي آسيا

منذ أن طبّق قانون إفشاء المعلومات في اليابان في نيسان/ أبريل عام 2001، أصبح للمواطنين الحق المشروع لإطلاع الوكالات الحكومية على المعلومات الرسمية. كما يمكنهم من اللجوء إلى مجلس مراجعات قانون الإفشاء عندما تقرر الحكومة ألا تكشف عن معلومات معينة. وهذه التدابير مكنت وساعدت المجموعات المدنية من فضح العديد من قضايا الفساد. وسلّط الضوء على إحداها عندما طالبت صحيفة «Asahi Shimbun» بالسجلات المتعلقة بنفقات مكاتب البريد والميزانية المخصص لها إنفاقها. وعادة كانت تحدد الميزانية كدفعة واحدة من دون التدقيق في الحسابات. وعندما نشرت تفاصيل عن كيفية استخدام هذه النفقات في كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، اكتشفت أدلة عديدة على التزوير في الحسابات. وكشفت السجلات في مركز بريدي عن صدور فواتير مزورة من داخله. وفي حالة مماثلة اكتشف أمر شراء بضائع ترويجية من قبل العاملين في مراكز البريد في مقاطعة «Kyusyu». ولم يكن البائع سوى شركة يمتلكها مدراء مكتب البريد أنفسهم على مدى سبعين عاماً. وحسب التقديرات الواردة، فإن أرباح الشركة المزعومة بلغت تسعة ملايين دولار أميركي سنوياً. وبعد الكشف عن هذه الأخبار باشر المفتشون في مركز البريد أعمال التحقيق، على الفور، والتي انتهت بتأديب عدة مدراء في مركز البريد ومسؤولين رسميين وإبطال نظام النفقات على أساس دفعة واحدة.

نشرت منظمة الشفافية الدولية دليل دافعي الرشاوى في أيار/ مايو عام 2002، حيث تمّ تصنيف رجال الأعمال وأصحاب الشركات في تايوان من كبار دافعي الرشاوى في الدول النامية. فما كان من وزارة العدل في تايوان إلا أن أعلنت رسمياً نيتها حظر رشوة المسؤولين الأجانب. وبناءً على هذا اقترح مشروع قانون لتنفيذ هذا القرار في تموز/ يوليو عام 2002.

في كانون الثاني/ يناير عام 2002، قدّم المدعي العام في كوريا الجنوبية استقالته بعد إلقاء القبض على شقيقه بتهمة قبول الرشاوى. وبعد ساعات قليلة قدم الرئيس كيم داي جانغ اعتذاراً علنياً بسبب أعمال الفساد المرتكبة في حكومته وتعهد بأن يبذل الجهود لاستئصال الفساد وأن يكون هذا الهدف أحد الأولويات في السنة الأخيرة من حكمه. ولكن في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو عام 2002، أُلقي القبض على اثنين من أنجال الرئيس وأثهما بقبول الرشاوى. فاستقال الرئيس كيم من حزبه في أيار/ مايو عام 2002 ووجد نفسه مرة أخرى مضطراً للاعتذار علانية عن الفضائح في إدارته. وفي حزيران/ يونيو عام 2002، اتهم المدعون أحد أنجال الرئيس ويدعى كيم هونغ - أب

بقبول رشوة مالية تبلغ قيمتها 820.000 دولار أميركي من شركة بناء، هذا بالإضافة إلى قبول رشاوى أخرى. وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة.

يُعتبر مشروع «سدّ المجاري الثلاثة» أضخم مشروع هندسي في الصين منذ بناء سور الصين الكبير. ومن المنتظر الانتهاء من هذا المشروع عام 2009. بلغت ميزانيته حوالي 24 مليار دولار أميركي مما يفسح في المجال لإثراء شخصيات تحيط بالعمل. في عام 2000، اعترفت الحكومة في بيجنغ بأن أموالاً تقدر بـ 58 مليون دولار من المبلغ المخصص للبناء والإسكان والذي تبلغ قيمته 2.1 مليار دولار أميركي قد تم اختلاسها. وحتى الآن أنزل الحزب الشيوعي عقوبات شديدة بمائة مسؤول رسمي لقيامهم بعمليات اختلاس وسرقة. وهناك مزاعم تؤكد استغلال صفقة المليارات قدر الإمكان. وتتراوح الاتهامات بين أخذ الرشوة وتضخيم كلفة التعويضات واختلاق أشخاص وهميين لإعادة إسكانهم والاختلاس من المال الذي وضعت الحكومة المركزية للإسكان. والمسؤولون المحليون متهمون بدفع أموال أقل بكثير مما حددته القوانين الحكومية، للذين أجبروا على مغادرة منازلهم.

تستخدم الحكومة الصينية وسائل الإعلام كسلاح في حربها ضد الفساد. فبثت على التلفزيون دراما تلفزيونية تحكي عن مكافحة الفساد وهي بعنوان «الحفرة السوداء» وذلك في كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، وحصلت على أعلى نسبة من المشاهدين في بيجنغ. وفي آذار/ مارس عام 2002، عرض برنامج تلفزيوني جديد بعنوان «المطلوب الأول في الصين: المسؤولون الفاسدون» وقد بثته ستون محطة محلية. وهذه الدراما الوثائقية الصغيرة اليومية والتي تقدمها وكالة الشعب العليا، وهي الهيئة الرئيسية العاملة لمكافحة الفساد في البلاد؛ وهذه الوكالة تعلن أسماء المسؤولين والموظفين الحكوميين المشتبه تورطهم بأعمال الفساد وتلطّخ سمعتهم. لكن لا يسمح لوسائل الإعلام بالتحقيق في أعمال الفساد بشكل مستقل لا سيما إذا ظهر في أعمال التحقيق تورط مسؤولين نافذين. فعندما كشف الصحافي جيانغ وبيونغ عن عمليات فساد شائنة عديدة وتورط مسؤولين كبار فيها، اتهم بكشف «أسرار الدولة» في أيلول/ سبتمبر عام 2001 وحُكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات في محاكمة سرية.

استحدثت كوريا الجنوبية قانون مكافحة الفساد في كانون الثاني/ يناير عام 2002 والذي تفرض بموجبه عقوبات شديدة على المسؤولين المتورطين في أعمال الفساد. وتشمل الأحكام عقوبة دخول السجن قد تصل مدة الحكم فيها إلى عشر سنوات ودفع غرامات تصل إلى خمسين مليون "وون" (ما يعادل 40.000 دولار أميركي) والحرمان من الوظائف في الشركات الخاصة والحكومية لمدة خمس سنوات. وكما نص القانون، أنشئت لجنة لمكافحة الفساد حيث انحصرت مهامها في التحقيق بقضايا يتورط فيها مسؤولون ذوو رتب ومناصب عالية. وفي نيسان/ أبريل عام 2002، صرحت الحكومة في كوريا الجنوبية بعقد نيّتها على العمل سوية مع ممثلين لمنظمات غير حكومية في الحرب ضد الفساد. وأعلنت الوكالة الحكومية للمشتريات والتعاقد استحداث نظام وسيط الجمهورية (Ombudsman) لحماية حقوق المواطنين وتأسيس «لجنة مشتريات نظيفة» في محاولة لكسر العلاقات المتينة بين الحكومة ومتعهديها. كما سيتم تعيين أعضاء من تنظيمات المجتمع المدني والأساتذة الجامعيين والتقنيين ليكونوا وسطاء الجمهورية لمراقبة عمليات عرض الأسعار والمزايدات وإرساء العقود من أجل تعزيز الشفافية.

جنوب شرقي آسيا

في آذار/ مارس عام 2002، صادق الرئيس الأندونيسي (ميغاواتي سوكارنوبوتري) على إلقاء القبض على رئيس المجلس النيابي (أكبر تانجانغ) ومحاكمته بتهمة الفساد. كما ثبتت إدانة نجل الرئيس السابق سوهارتو، تومي سوهارتو، وذلك لقتله قاضٍ كان أدانته بتهمة الفساد. كما أن محكمة جاكارا أدانت حاكم المصرف المركزي (سياهريل سابرين) بتهمة الفساد وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وذلك في شهر آذار/ مارس.

في تايلند فاجأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بإدانة رئيس الوزراء (ثاكسين شيناواترا) لإخفاء أموال وأملاك غير قانونية. ولكن المحكمة الدستورية رفضت الإدانة لأسباب لم تكشف عنها. وفيما أقلقت تبرة رئيس الوزراء العديد من المراقبين إلا أن اللجنة القومية لمكافحة الفساد والمنشأة حديثاً نالت الإعجاب لإظهارها الاستقلالية في وجه الضغط السياسي.

وكالات مكافحة الفساد التي حصدت نجاحاً في سنغافورة وهونغ كونغ واجهت العديد من المشاكل في أماكن أخرى. إذ تظهر بعض وكالات مكافحة الفساد هي نفسها فاسدة. في شباط/فبراير عام 2002 واجه وسيط الجمهورية (Ombudsman) طرح لم يسبق له مثيل لعزله بسبب الفساد. وبالرغم من عدم صدور العزل بحقه، أثارت هذه الحادثة الشكوك حول مصداقية الوسيط على قدرته على مكافحة الفساد.

في دراسة ميدانية أجرتها «محطات المناخ الاجتماعي» في الربع الأخير من عام 2001، ظهر أن رجال الأعمال في الفلبين مستعدون لدفع 2 في المائة من دخل الشركات الصافي لتمويل برنامج لمكافحة الفساد. وكانت نتيجة حساباتهم أنه إذا ضُبط الفساد، يزداد دخلهم الصافي بنسبة 5 في المائة ويكون باستطاعتهم توفير 10 في المائة على العقود بينما توفر الحكومة بين 15 - 20 في المائة.

جنوب آسيا:

تدهورت حياة وزير الدفاع في الهند جورج فرناندز، السياسية في خصم الاضطراب والاهتياج العظيمين في كانون الأول/ديسمبر من عام 2001 عندما تناولت عناوين الصحف «فضيحة التوابيت»، وكان فرنانديز قد استقال من منصبه في آذار/مارس عام 2001 بعد أن قامت شركة «تهيلكا كوم» سراً بتصوير موظفين رسميين يطلبون رشوة من بائعي الأسلحة. وقد ظهر أن موظفين في وزارته متورطون بفضيحة التوابيت ويمنحون تصريحاً لدفع 2.500 دولار أميركي لكل تابوت من توابيت الهنود الذين سقطوا في حرب كرجيل عام 1999، بينما السعر الحقيقي هو 172 دولاراً أميركياً لكل تابوت. وكان على لجنة «فناكاتسوامي»، المكلفة بالتحقيق في الرشوة في وزارة الدفاع بعد أن كشفت شركة «تهيلكه كوم» عن هذه الفضيحة، أن تقدم تقريرها خلال أربعة أشهر ولكنها لم تفعل. في هذه الأثناء تعرض ممثلو شركة «تهيلكه كوم» للمضايقات في محاولة لزعجهم في مؤامرة مالية واسعة واتهامهم بالتلاعب بالأسعار في سوق البورصة.

بذلت الحكومة الجديدة في بنغلادش، تحت قيادة الحزب القومي، ما في وسعها لفضح الأعمال السيئة التي قامت بها الحكومة السابقة. «الورقة البيضاء» التي نشرتها في كانون الثاني/يناير عام 2002 عرضت فيها أربعين قضية أساسية ضد حلف «أوامي» تتهمه بسرقة 126 مليون دولار خلال حكمه. وزعمت الورقة البيضاء أيضاً أن الرئيس الأسبق «الشيخ حاسينا» سرق 123 مليون دولار أميركي من خلال بيع ثمانين طائرة ميغ 29 الروسية و3 ملايين دولار أميركي من خلال توظيف مستشارين أجانب في مشروع تعزيز الصادرات. الحكومة الحالية بقيادة الحزب القومي أكدت على القواعد السياسية المألوفة في بنغلادش التي تقول إنه ما من أحد يتبوأ منصباً سياسياً ويصار إلى محاكمته في قضية الفساد، فالقضايا المعلقة ضد السياسيين في الحزب طمست بشكل مفاجئ. والتحقيقات الموجودة في الورقة البيضاء بشأن الفساد لم تلمح الشواذات التي مارسها الحزب أثناء توليه السلطة.

الدافع الرئيسي لمحاربة الفساد في باكستان كان المصالح السياسية. تسيطر على باكستان نخبة عسكرية بارعة في تصوير المدراء المدنيين كفاستدين وغير جديرين بالثقة. ولكن العسكريين السابقين والموظفين ورجال الأعمال المستعدين للمناورة مع نظام الرئيس (بروز مشرف) حصلوا على العفو، خاصة إذا كانوا أثرياء، مما يمكنهم من دفع الأرباح التي جنوها بشكل غير شرعي. الأميرال «منصور الحق» تخلص من السجن بعد أن أعاد إلى مكتب المساءلة الوطني في باكستان مبلغ 7.5 مليون دولار أميركي كان متهماً بتحصيلها عن طريق صفقات بيع أسلحة.

في مدينة بنغالور في جنوب الهند، أجرى مركز الشؤون العامة التابع للمنظمات غير الحكومية، دراسة ميدانية «حول نوعية الخدمات الطبية في مستشفيات التوليد في المناطق الريفية»، أفادت الدراسة أن الفقراء يدفعون مبالغ طائلة من الأموال عن طريق الابتزاز في مستشفيات التوليد العامة. المريضة العادية في جناح الأمومة الذي يشرف عليه المجلس البلدي تدفع رشوة تعادل قيمتها 22 دولاراً أميركياً لكي تحصل على استشفاء مناسب. 61 في المائة من المستفتين قالوا إنهم أجبروا على دفع ثمن الأدوية مع أن سياسة الدولة تقول إنه يمكنهم الحصول عليها مجاناً.

في باكستان، اتخذ الرئيس مُشرّف خطوات تدل على تصميمه على محاربة الفساد، فاستحدث عدداً من الإصلاحات في المؤسسات تتضمن إصلاحاً في الإدارة العامة وبرنامجاً "للوصول إلى العدالة" وفصل أعمال المحاسبة عن مكتب المدقق العام. كما وعدت الحكومة بتأسيس وكالة مستقلة لمكافحة الفساد بحلول تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002 التي ستدمج بين الأعمال التي تقوم بها كل من مكتب المساءلة الوطني ووكالة التحقيق الفيدرالية ومؤسسة مكافحة الفساد. وأثناء عدة اجتماعات مع الحكومة الباكستانية في نيسان/ أبريل عام 2002 دعت منظمة الشفافية الدولية إلى سن قوانين للوصول إلى المعلومات ونظام سلوك للموظفين ومراجعة نظام المشتريات العامة وجعل السلكين العسكري والقضائي تحت سلطة مكتب المساءلة الوطني.

النيبال أيضاً اقترحت سلسلة قوانين لمكافحة الفساد عام 2002 تتضمن قانون ضبط الفساد، وقانون إنشاء لجنة للتحقيق في استغلال السلطة، وقانون المحاكم المتخصصة، وقانون العزل وطريقة تنفيذه، وقانون إدارة الأحزاب السياسية. من القضايا البارزة في قضية الفساد لتلك السنة: حسابات كاذبة وقبض الأموال بشكل غير قانوني والغش والتزوير في المصارف والتهرب من دفع ضريبة المبيعات والممتلكات وضريبة الدخل.

شبكة رجال أعمال وسياسيين في سيريلانكا أثارت الاهتمام في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001 بعد أن كشفت عن دفع ما يعادل 150.000 دولار أميركي كفوائد على قرض يعادل 780.000 دولار أميركي في فرع لندن من المصرف الذي تمتلكه الدولة في سيلان لرجل الأعمال (رونني بيريز) وهو مقرب من الرئيسة (شانديريكا كوماراتونغا).

رابطة الشعوب البريطانية المستقلة (الكومنولث)

في كازاخستان، الصحيفة الأسبوعية المستقلة التي تدعى «نشتم بوندليكا» مشهورة بنشرها تقارير عن تورط المسؤولين الرسميين في تجارة النفط وغيرها من القطاعات. رُفعت على الصحيفة 17 قضية بتهمه تشويه السمعة وخاصة من قبل مسؤولين رسميين ومدراء شركات تربطهم بالحكومة علاقات وثيقة في ثلاث قضايا حكم عليها فيها بالتشهير وغرمت ما يعادل 180.000 دولار أميركي. وبما أن قانون القبح والذم في كازاخستان لا يعترف بأن الحقيقة إثبات كافي للدفاع غرمت الصحيفة بتهمه تشويه سمعة موظفين رسميين من دون الأخذ بالاعتبار في ما إذا كان هناك دليل على تورطهم بالفساد.

في جورجيا، بالرغم من الموافقة على عدد من التدابير لمكافحة الفساد، بما في ذلك إصدار مرسوم جمهوري لتأسيس مجلس مكافحة الفساد في شهر تموز/ يوليو عام 2001، التدابير التي اتخذت حتى الآن تفتقر إلى المضمون. وبعد أن أشار صندوق النقد الدولي مؤخراً، في أحد التقارير، إلى ضعف الإدارة والفساد المنتشر على نطاق واسع أسست جورجيا وحدة مراقبة التهرب من دفع الضريبة على القيمة المضافة وأصدرت قانوناً لتعزيز نظام تحصيل الأموال التي تجنيها الدولة من الضريبة على القيمة المضافة. ويسعى الرئيس (إدوارد شيفاردنادزه) للقيام بإصلاحات تنفيذية وذلك بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، وقد تتضمن أول مرحلة رفع الحصانة عن النواب. وفي آذار/ مارس عام 2002، دعا الرئيس لإعداد قوانين قاسية ضد الفساد والتهرب من الضريبة واختلاس أموال الدولة.

في صيف عام 2001 أعلن رئيس تركمانستان رسمياً عن عدد من التوقيفات والصرف من الخدمة التي اتخذت بحق أشخاص نافذين في الدولة وذلك بتهمه تعاطيهم الفساد. ولكن من الصفات التي تتميز بها السياسة في تركمانستان أن التهم توجه عادة إلى الموظفين الرسميين الذين يتعاونون مع المعارضة. اتهم كودابردى أورازوف، رئيس البنك المركزي السابق، والذي احتل منصب نائب رئيس الوزراء أيضاً، في آذار/ مارس عام 2002 باختلاس جزء من القرض الذي تبلغ قيمته 120 مليون دولار اقترضته الدولة من مصرفي «الكريدي سويس» و«دويتش بنك» بهدف تحسين القطاع الزراعي. حصل هذا الاتهام بعد أن انضم أورازوف إلى المعارضة بشهر واحد.

في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001 أصدرت أوكرانيا مرسوماً يقضي بضمان تنفيذ قانون حقوق المواطنين ومبادئ المجتمع الديمقراطي والانفتاح والشفافية في عملية الانتخابات لعام 2002. ولكن في الوقت نفسه صدر قانون يحد من قدرة الصحفيين الأجانب والمحليين على تغطية

أخبار الانتخابات التي جرت في آذار/ مارس من عام 2002. ولم يحظ المقترعون بمعلومات متوازنة وغير منحازة لأن محطات التلفزة انحازت ضد المعارضة.

أفادت دراسة قام بها مركز المعلومات من أجل الديمقراطية للدراسات، أن رجال الأعمال في روسيا يدفعون رشوة تزيد على 30 مليار دولار في السنة وهذا المبلغ يساوي تقريباً عائدات الموازنة الفيدرالية لعام 2002 كما يساوي 12 في المائة من الإنتاج المحلي الإجمالي. ما يقارب 90 في المئة من الرشاوى تدفع لخدمات تتعلق بالفساد بما فيها رخص التصدير والكويتا أو الحصص النسبية ولصفقات موازنة الدولة وتحويلات الضرائب والرسوم الجمركية وصفقات الخصخصة وفوائد الديون العائدة لموازنة الحكومة الفيدرالية.

تقدّر (تروبيكا ديالوغ) وهي مؤسسة استثمار في موسكو أن سمعة روسيا، حيث رؤساء الشركات بالبورصة تنتهك المساهمين الثانويين دائماً، تخفض 45 مليار دولار في السنة من قيمة أسعار الأسهم المالية. تحسين الممارسات في إدارة الشركات قد يزيد الاستثمارات الخارجية المباشرة مبلغاً إضافياً بنسبة 10 مليارات دولار أميركي في السنة. كما صدر عن "برايس واترهاوس كوبرز" «Price Water House Coopers».

صحافياً من جنوب أوزباكستان يدعى (ماجد عبد الرحيموف) يقضي عدة سنوات في السجن بتهم الرشوة والابتزاز بعد أن كتب عدة تقارير عن الفساد وإساءة استخدام السلطة قام بها مسؤولون مرموقون في بلدية (بوين) في إقليم سرخاندياريا. نشطاء حقوق الإنسان يعلنون أن خمسة محررين صحافيين هم الآن في السجن بتهم ملفقة. سمغان أوروزايف وهو صحافي من قيرغيزستان، ومن الناشطين في لجنة حقوق الإنسان، حكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001 بعد تجريمه بالابتزاز وتزوير وثائق وحيازة أسلحة دون ترخيص ومقاومة الشرطة. ألقى القبض على أوروزايف وهو يحضر وثائقي عن الفساد الرسمي.

أوروبا الشرقية والوسطى ودول البلطيق

في عام 2001، فرضت هنغاريا إلزامية كشف حساب الموجودات على جميع الموظفين في القطاع العام. وفي تموز/ يوليو عام 2001، وأذار/ مارس عام 2002 على التوالي، تبنت سلوفاكيا وجمهورية تشيكيا قوانين الخدمة المدنية التي أصبح بموجبها يكشف عن ملكية الموظفين المدنيين إلزامياً وبدأت بالتفكير في استحداث أنظمة سلوكية. وأقر في هنغاريا قانون الالتزام بالأحكام الجزائية في الشركات في كانون الأول/ديسمبر عام 2001. وتم تعديل النظام الجزائي لتحسين الوسائل المتوافرة لمكافحة الفساد ولتشدّد العقوبات على أعمال الفساد؛ كما زادت سلطات النائب العام في أعمال التحقيق وتوسعت صلاحياته. وأقرت في آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، كلا من الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا قوانين جديدة لتوظيف وحدات تدقيق مستقلة داخل الحكومة.

صوّت الاتهامات بأعمال الفساد إلى شركة الطاقة الأميركية "وليامز الدولية" والشركات الروسية المنافسة لها "يوكوز" و "لوك أويل" عندما ساومت هذه الشركات على خصخصة شركة النفط الليتوانية "ماسيكو". وقبل ذلك بوقت قصير، اتهم رئيس بلدية "فيلنيوس" عضواً في البرلمان بخداع شركة الطاقة الفرنسية "دالكا" وبالمطالبة بأموال للحماية.

وفي شباط/فبراير عام 2002، زُعم أن الموظفين في شركة سيارات الاسعاف "لودز" في بولنده لم يكتفوا فقط بأخذ المال من الحانوتيين لقاء معلومات عن وفاة المرضى ولكن بقتل المرضى أيضاً بغرض الربح. ولم تكن هذه الادعاءات سوى قمة الهرم؛ فقد امتد سيل الاتهامات بقبول الرشاوى ودفعها ليصل إلى الأطباء ومالكى مؤسسات دفن الموتى أنفسهم.

وفي عامي 2001-2002، أنشأت تنظيمات سلوفاكية غير حكومية عديدة تحالف "أوقفوا المصالح المتضاربة" وهدفه تعديل القانون الرامي إلى منع تضارب المصالح والذي كان سارياً ولم يطبق بشكل فعال. وكان القصد من إنشاء التحالف زيادة عدد الموظفين الحكوميين الخاضعين لهذا القانون ورسم مهام وقيود محددة تتعلق بعقود العمل والإيرادات الإضافية، والزامية الإعلان عن الموجودات حتى ولو كانت تخص الأقارب والأهل، وتحسين فعالية الإجراءات والقوانين المتعلقة بتضارب المصالح.

ومن خلال شراكة فريدة من نوعها بين حكومة ومنظمة غير حكومية، دعي فرع "الشفافية الدولية" في لاتفيا، ديلنا، لمراقبة سير عملية مناقصة كبيرة للخصخصة. ورغم فشل عملية المناقصة علي خصخصة شركة الشحن اللاتفية، فإن التعاون بين منظمة غير حكومية ووكالة الخصخصة شكل سابقة فريدة من نوعها في الحد من تأثير التلاعب في عملية اتخاذ القرار.

شرق جنوبي أوروبا

فرضت الحكومة في جمهورية يوغوسلافيا المتحدة ضريبة على الشركات التي حققت أرباحا فاحشة خلال حكم ميلوسيفيتش من خلال الخدمات الخاصة. واللجنة الموكلة بالتحقيق تنشر بانتظام لوائح تضم أسماء استغلاليين جدد وتتأكد من أن الضرائب محصلة. وفي أيلول/سبتمبر عام 2001، سنت الحكومة قانونا لاعتبار تبيض الأموال عملا إجراميا والطلب من المصارف والمؤسسات المالية كتابة تقارير عن جميع الصفقات التي تزيد أرباحها عن 60,000 دينار (حوالي 9,500 دولار أميركي)، بحلول شهر تموز/يوليو عام 2002. وأنشأت صربيا ست وعشرين وحدة لمكافحة الفساد لجمع المعلومات بواسطة أرقام هاتفية مباشرة. ووفق ما تبين، فإن وزارة الشؤون الداخلية ومكتب الجمارك أكثر مؤسسات صربيا فساداً.

تخطط الحكومة التركية لوضع أنظمة جديدة متعلقة بتمويل الحملات السياسية والكشف عن الهبات السياسية، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تمويل المشروع منم خلال قرض بقيمة 16,3 مليار دولار أميركي في شباط/فبراير عام 2002. وهناك توجه لتعديل نظام منح العقود بدءاً من كانون الثاني/يناير عام 2003 بناء على قانون مشتريات عامة كان بمثابة شرط مسبق لتقديم القرض. فقد كان يطلب من المتعهدين الأتراك أن يدفعوا 15 في المائة من قيمة العقود مع الدولة كمساهمات لحملات" وفق تقرير البنك الدولي عام 2001.

في ألبانيا أنشئت وحدات مكافحة الفساد في وزارة النظام العام ووزارة العدل ووزارة المال وفي مكتب النائب العام؛ وكانت النتائج متفاوتة. ففي حزيران/يونيو عام 2002، وضعت الحكومة مسودة قانون لمكافحة الفساد من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء هيئة مراقبة خاصة مهمتها التحقيق في ممتلكات خمسة آلاف مسؤول حكومي، من ذوي المراتب المتوسطة والرفيعة. وسيتم عند إقرار المرسوم انتخاب أعضاء الهيئة من البرلمان وسيتمتعون بصلاحيات واسعة وسيتمنى لهم الحصول على المعلومات من المصارف والمؤسسات الخاصة. وسيخضع المسؤولون الذين يكذبون بشأن ما ممتلكاتهم للملاحقة القانونية.

في شباط/فبراير عام 2002، أسست البوسنة والهرسك مجموعة عمل لمكافحة الفساد والإجرام المنظم. والمجموعة مؤلفة من وزراء وممثلين عن الإنتربول والقضاء والشرطة. وبعد مرور شهر، وبالتعاون مع البنك الدولي ومكتب المفوض الأعلى اقترح مجلس البوسنة والهرسك خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد. ولكن وفي نفس الوقت، حدثت فضيحة كبرى عندما استقال وزير مال الصرب البوسني بعد ما اكتشف أمر تورطه في قضية تزوير جمركية حرمت الميزانية مبالغ تقدر بـ 15 مليون دولار أميركي.

في ألبانيا، حيث فشلت الحكومة في تشريع الفدح والذم بمرتكبي أعمال الفساد فإن الصحافيين الذين يحققون في أعمال الفساد يواجهون مخاطر أمنية واعتقالات تعسفية وضرباً مبرحاً وإذلالاً، ولا يحق لهم أن يحاكموا بطريقة عادلة في قضايا التشهير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001، تم الاعتداء على ناشر الصحيفة اليومية الخاصة "كوها جون" وهدد بالقتل بعد أن أشارت صحيفته في مقال نشرته عن بناء أوتيل "ديورس" بطريقة غير قانونية. وبما أن الامتثال لقانون حرية المعلومات الحالي معدوم، فعلى الصحافيين دفع رشواي لموظفي الحكومة للحصول على وثائق رسمية.

يكلف الفساد رومانيا المليارات من الدولارات سنوياً وفق تقرير مؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" التي زعمت أن الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بـ 1,3 مليار دولار أميركي في عام 2001 كان ثلث ما تستطيع الدولة أن تجذب.

الشرق الأوسط وإفريقيا

وقعت المصارف والمؤسسات المالية في هذه المنطقة مرارا فريسة الفساد في عامي 2001 و 2002. وفي شباط عام/فبراير عام 2002، كشف عن عملية احتيال مالية كبرى واختلاس 150 - 168 مليون دولار أميركي في جهاز الأردن المصرفي. ويقدر عدد المتورطين في هذه العملية بـ 72 شخصا بينهم رجال أعمال مرموقين ومسؤولين كبار في الحكومة، بما فيهم وزير الزراعة السابق ونائب ونجل رئيس وزراء سابق. وبالتواطؤ مع المسؤولين في الحكومة، حصل رجال أعمال على قروض من مصارف خاصة من دون ضمانات إضافية بحجة تقديم خدمات تقنية معلوماتية لجهاز مخابرات الدولة.

حسب ما ورد في مقال في صحيفة "الدايلي ستار"، الصحيفة الإنكليزية الأكثر مبيعا في لبنان، فإن الحصول على بديل لرخصة قيادة يتطلب دفع رشوة تقدر بسبعة دولارات وتسجيل السيارة يكلف دفع رشوة تقدر بـ 27 دولاراً أميركياً. ولتجديد جواز السفر تدفع رشوة مقدارها 70 دولاراً أميركياً. ويكلف دفع بقشيش لحيازة رخصة بناء سكني أكثر من ألفي دولار أميركي. وقد نشرت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" كتيباً تبسط فيه الإجراءات الضرورية للحصول على رخصة بناء ويبرز الرسوم المطلوبة والمدة الزمنية التي يتعين خلالها أن ينجز صاحب الأمر كل ما هو مطلوب منه.

في اسرئيل استجوبت فرقة الشرطة لمكافحة الاحتيال والرشوة رئيس الوزراء آرييل شارون ونجله أومري بشأن استخدامهما شركات وهمية لتأمين 1,3 مليون دولار أميركي بطريقة غير شرعية لتمويل انتخابات رئاسة حزب الليكود عام 1999 وانتخابات رئاسة الوزارة بعد سنتين. وقد تمت تبرئة رئيس الوزراء السابق ايهود باراك من اتهامات مماثلة في أيار عام 2002 مع أن رجال الشرطة اتهموا أربعة من مسانديه بتحويل أموال غير قانونية إلى أعمال خيرية زائفة أثناء انتخابات عام 1999.

رجال أعمال مغربيين استطلعت آراءهم منظمة الشفافية المغربية قالوا أن الفساد ثاني أكبر المشاكل بالنسبة إليهم بعد الضرائب المرتفعة. والمتعهدون ومنظمو الأعمال في فلسطين الذين وجهت إليهم أسئلة من قبل مؤسسة البنك الدولي ذكروا أن الفساد ثاني أكبر عوائق النمو بعد "عدم الاستقرار السياسي والمستقبل المجهول".

في السعودية، سُجِن الكاتب عبد المحسن مسلّم في آذار/مارس عام 2002، بعد نشره قصيدة في صحيفة "المدينة" في 10 آذار/مارس عام 2001. وفي قصيدته المعنونة "الفاسدون في الأرض" اتهم قضاةً عديدين بالابتزاز والكسب غير المشروع. فأصدر وزير الداخلية الأمير نايف أمرا بإقالة رئيس تحرير الصحيفة المذكورة لأنه وافق على نشر القصيدة.

افريقيا الغربية

انتقدت تنظيمات المجتمع المدني في السنغال الرئيس "عبد الله واد" لأنه رفض الغاء المرسوم رقم 97-632 رغم المعارضة المتكررة من قبل المحكمة المدنية (الفرع المحلي للشفافية الدولية في السنغال) ومعارضة حزبه للمرسوم عندما كان في صف المعارضة. والمرسوم هذا الذي صدر عام 1997 يجيز منح أو تعيين عقود بناء بدون عرض أسعار؛ وهذه العقود قد تصل قيمتها القصوى الى 100 مليون فرنك افريقي (أي 150,000 دولار أميركي) لقاء الايستشارات والمعدات، و150 مليون فرنك افريقي (أي 225,000 دولار أميركي) لقاء عمليات البناء. واعتبر المرسوم كوسيلة لإنشاء دائرة انتخابية سياسية. ولاحظت وسائل الاعلام أيضا الرغبة في عدم عرض أسعار على عقود عامة ذات قيمة عالية. وصدر نظام تحصيل عام جديد في تموز/يوليو عام 2002 للإطاحة بالمرسوم ولكن لم يشرح إعلان رسمي بهذا الأمر.

في سيراليون وفي حزيران/يونيو عام 2002 نائب مفوض مكافحة الفساد انتقد النائب العام لجعل لجنة مكافحة الفساد غير فعالة لأنه لم يعمل حسب توصيات اللجنة. من 57 قضية قدمت الي مكتب النائب العام منذ تأسيس اللجنة في كانون الثاني/يناير عام 2001 ثلاثة أرباع القضايا لم يبت بأمرها. من ابرز هذه القضايا قضية وزير المواصلات والاتصالات السابق "فومو بيوجه" الذي أُلقي القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 لتعامله الغير شرعي في استخراج المعادن ولامتلكه الماس بطريقة غير شرعية. حصل ذلك بعد أن قامت لجنة مكافحة الفساد بتحريات عنه ولكن لم توجه اليه التهم بأعمال الفساد حتى شهر آب/أغسطس عام 2002. في نيجيريا انتقدت لجنة مكافحة الفساد الفدرالية لفشلها في تقديم قضية واحدة ضد أي موظف مهم في الحكومة منذ تأسيسها في أيلول/سبتمبر 2000 .

تمت ازالة عائق أساسي من أمام اللجنة في تموز/يوليو عام 2002 حين أبطل مجلس القضاء الأعلى الاعتراضات التي قدمتها عدة ولايات على هيئة مكافحة الفساد واصفة اللجنة باللاستورية. كما اتخذت الحكومة المركزية عدة خطوات من أجل الاسراع في القيام بحملة لمكافحة الفساد في عام 2002. في آب/أغسطس عام 2001 وافق المجلس التنفيذي الفدرالي على تعديلات لقوانين الخدمة المدنية مما مكن الرئيس من طرد الموظفين المدنيين الفاسدين من وظائفهم. وفي الشهر الذي يلي ذلك وافق المجلس على تأسيس وحدات لمكافحة الفساد في جميع الوزارات الفدرالية. لهذه الوحدات السلطة على التحقيق بالقضايا ودرس جميع الوثائق الحكومية. ستتولى لجنة مكافحة الفساد تمويل الوحدات في عام 2003.

منذ توليها الحكم تحاول حكومة أوينغو أوينغو أن تفاوض للوصول الى اتفاقية بالنسبة الى الدعوى المقدمة من أنسباء الدكتاتور السابق في نيجيريا ساني أباشا من أجل الحصول على أملاكه. في نيسان/أبريل عام 2002 وافقت الحكومة على صفقة تضمنت استرجاع 1,2 بليون دولار بشكل سندات للدولة ولكنها سمحت لعائلة أباشا الاحتفاظ بـ 100 مليون دولار أميركي كما أسقطت تهم السرقة وتبييض الأموال الموجهة الى ابن أباشا وشريكه.

في غانا كشف نائب المدقق العام في الجنايات في آذار/مارس عام 2002 عن أنه تم دفع أكثر من 20 مليون دولار لـ 2000 من الأسماء الوهمية في السنتين الفاتتتين. عندها أمر وزير المال باحصاء الموظفين الحكوميين.

في بوركينافاسو أفادت الدراسة الميدانية حول الفساد أن الشرطة هي المؤسسة الأكثر فسادا في البلاد.

وفي دراسة ميدانية أخرى أجرتها الحكومة المدنية في السنغال أشارت الى أن شرطة السير وموظفي الجمارك والشرطة هي الأكثر فسادا أيضا.

تقريبا كل ضابط جمركي في بنين لديه رجل يعمل لحسابه. المساعدون هؤلاء يضبطون محاولات التهرب من دفع الرسوم ويحصلون على 10 في المئة من رسم المخالفة لقاء القبض على المخالفين. في نفس الوقت يحصلون على رسوم مرور غير شرعية لكي ينقلوا البضائع في الدوائر الجمركية. يحظى ضباط الجمارك بجزء من هذا الرسم الغير شرعي. هناك حوالي 400 مساعد للضباط في كراكي على الحدود النيجيرية وهذا العدد يساوي أربعة أضعاف الموظفين الرسميين في الجمارك. والمساعدون يعملون كوسطاء ويشكلون ستارا بين دافعي الرشوة والذين يقبضونها والذين لا يريدون أن يعرف عنهم. في ميناء كوتونو احتل المساعدون مكان ضباط الجمارك في عدة نقاط مراقبة.

افريقيا الوسطى

في غينيا الاستوائية تدعو خطة الحكومة للحد من الفقر، الى تنفيذ القوانين لمحاربة الفساد وتقوية الحكم.

في تشاد، تابع البنك الدولي مساعيه السنة الفائتة لمنع الفساد في مشروع "دوبا" لمستودعات النفط وهو أكبر مستودع استثماري للولايات المتحدة في افريقيا.

مشروع مد خطوط النفط بين تشاد والكاميرون الذي يكلف 3,7 بليون دولار أميركي مؤله البنك الدولي وعدد كبير من شركات النفط بقيادة شركة "اكسون موبيل"، واجه انتقادات من قبل مجموعات المحافظة على البيئة، مثل لجنة صندوق حماية البيئة ومقرها في واشنطن.

هناك قلق متزايد، فالرئيس ادريس دابي، والذي يُقَلِّق حكمه التعسفي الحلفاء في

الأقاليم والمستثمرين الأجانب، مصمم على التحكم بعائدات المشروع التي تقدر بـ

250,000 برميل نפט في اليوم بعد أن يبدأ العمل في عام 2003. وخلافا للسياسات المتبعة

في البلدان النامية، سيدقق البنك الدولي ويطلع الرأي العام على حسابات النفط السنوية

في تشاد.

السنة الفائتة شهدت الكاميرون سيلا من التقارير التي تتحدث عن الفساد في صناعة

الأخشاب. أكد البنك الدولي ودائرة التنمية الدولية في بريطانيا أن شركات بريطانية وشركات عالمية

أخرى قطعت الأشجار من مساحات واسعة تبلغ 80,000 هكتار دون الحصول على ترخيص. التجريات

التي أجراها المراقبون المعينون من قبل الدولية في أواخر عام 2001 وأوائل عام 2002 تبين أن

معظم شركات الأخشاب في الكاميرون قد تصرفت على نحو غير شرعي. في نيسان/أبريل عام

2002 حث البنك الدولي الرئيس "بول بيبا" على مقاضاة شركات الأخشاب التي قامت بأعمال

مخلة بالقانون وعلى مكافحة الفساد في الحقل الصناعي وإلا خسر المساعدات الرسمية. البنك

الدولي ومصلحة التنمية الدولية يقومون بمساعدة الكاميرون في تنظيم عمل شركات الأخشاب العالمية.

افريقيا الشرقية

أظهرت دراسة ميدانية شملت أكثر من 400 منظمة لمكافحة الفساد وموظفين مرموقين في القطاع المالي في حزيران/يونيو عام 2002 أن التزوير وأعمال الفساد تتزايد في افريقيا الشرقية . 61 في المئة من المستفتين اعتبروا التزوير من أهم المشاكل التي يعانون منها. 88 في المئة منهم قالوا أن شركاتهم عانت من التزوير خلال السنة الفائتة.

حسب رأي المستفتين، فإن العامل الرئيسي وراء التزوير هو ضعف التنظيم الداخلي. ولكنهم ذكروا أيضا تزايد الأعمال الاجرامية وعدم فعالية النظام القضائي.

في كينيا يدفع المواطن الريفي 16 رشوة في الشهر. هذا ما أشار اليه مؤشر الرشوة في الريف في كينيا في دراسة ميدانية قامت بها الشفافية الدولية في كينيا. وتبلغ قيمة الرشاوى ما يعادل 104 دولارات أميركية في الشهر في حين أن المستفتين على أسئلة الدراسة الميدانية قالوا أنهم يتقاضون ما يعادل 331 دولارا أميركيا في الشهر. الموظفون الرسميون هم الذين يتعاملون بالرشوة أكثر من غيرهم إذ يحصلون على 99 في المئة من القيمة الاجمالية للرشاوى. وأسوأ المذنبين هم رجال الشرطة. فستة من كل عشرة مقيمين أفادوا أنهم يدفعون الرشوة الى رجال الشرطة.

في الحبشة، لجنة الأخلاق الفدرالية ولجنة مكافحة الرشوة في احدى أهم القضايا التي قامت بدراستها، وجهت اتهاما بتعاطي أعمال الفساد الى واحد وأربعين من الموظفين الرسميين السابقين والحاليين في بنك التجارة في الحبشة. الاتهامات وجهت أيضا الى 12 من رؤساء المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال الذين ألقى القبض عليهم في أيار/مايو عام 2001. أحد المتهمين كان قائد المجموعة المنشقة من داخل الحزب الحاكم.

في تنزانيا اعتبرت المحطة الجديدة لتوليد الطاقة الكهربائية غير صالحة للعمل في كانون الثاني/يناير عام 2002 معيدة الى الذاكرة تواطؤ الشركة الماليزية التي أنشأت المحطة مع مسؤولين في الحكومة وتقديم الرشاوى لهم. العقد الذي أثار الكثير من الجدل وكلف أربعين مليون دولار أميركي لجهاز ضبط النقل الجوي بين الشركة البريطانية "أيروسبايس" والحكومة التنزانية لاقى الكثير من الانتقاد من قبل خبراء الطيران في البنك الدولي.

في أوغندا، منظمات المجتمع المدني كانت في مقدمة من قاموا بمحاولات للضغط على الحكومة لكي تستخدم أساليب أكثر شفافية في المناقصات. وخلال عام 2001 التمست من البنك الدولي ارسال خبراء في التحقيق للتأكد ما إذا كان هناك أعمال فساد في اتفاقية شراء الطاقة بين الحكومة وشركة الهندسة الأميركية العالمية من أجل بناء سد في بوجاغالي يكلف 550 مليون دولار أميركي. أرسل البنك الدولي خبراء في التحقيق. ظهر في تقريرهم نقد لعدد كبير من نواحي المشروع بما في ذلك قرار البنك الدولي في المحافظة على سرية الاتفاقية. في حزيران/يونيو عام 2002 أعلن البنك الدولي أنه سيوقف القرض الذي كان سيعطيه من أجل بناء السد بسبب ممارسة الأعمال الفاسدة.

افريقيا الجنوبية

الفساد مستفحل في زيمبابوي، وتقرير اقتصادي حديث صادر عن الأمم المتحدة علّق على هذا الموضوع قائلا: "مشاكل عديدة في عدة قطاعات في زيمبابوي يمكن ربطها بصعوبة أساسية واحدة، وهي أزمة الحكم". الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي عام 2002 اعتبرت غير عادلة بعد أن خفضت الحكومة عدد مراكز الاقتراع في الأماكن الريفية حيث تحزب المعارضة تفوقا. هذا أجبر الناخبين على الوقوف في الصف لمدة ثلاثين ساعة. في المناطق الريفية أضيف 400000 إسم على السجل بعد إقفال دفتر القيد.

في مالاوي، المناقصة لإدارة وتشغيل شركة المواصلات البعيدة مُنحت لفريق ضمّ وزير الإعلام ورئيس شركة المواصلات البعيدة وهي زوجة وزير الشؤون الرئاسية. مكتب مكافحة الفساد ألقى القبض على أربعة موظفين مرموقين في الشركة للقيام بأعمال غير مستقيمة في عملية المناقصة ولكنهم عادوا الى أعمالهم بعد أن أفرج عنهم بكفالة مالية.

أهم محاكمة في المنطقة لقضية فساد انتهت في حزيران/يونيو عام 2002 بإدانة مصطفى افرام سول، وهو عضو سابق في منظمة مكافحة الفساد في لجنة تنمية المرتفعات التابعة لها في ليسوتو والذي حُكم عليه بالسجن لمدة 18 سنة بتهم تعاطي الرشوة. أثبتت الأدلة أن حساب سول في البنك السويسري كان من أموال الشركات الاستشارية الدولية المهمة بمشروع بناء السد. وصلت المبالغ في حسابه الى ملايين من الرند (وحدة العملة في جنوب افريقيا).

اتخذت ليسوتو مبادرة لم يسبق لها مثيل في التعامل مع الشركات الدولية التي تقدم الرشاوى عندما ادانت مسؤولين رسميين في لجنة تنمية المرتفعات لقبولهم الرشوة. فبعد أن أدانت لجنة تنمية المرتفعات في تموز/يوليو عام 2002 كان على شركات من بريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وجنوب أفريقيا وسويسرا أن تواجه المحاكمة. حكومة جنوب أفريقيا المحلية فو غوتغ أعلنت "إذا ثبت تورطها بالرشوة" هذه الشركات التي ضمت شركات هندسية مدنية كبرى في جنوب أفريقيا ستعتبر غير مؤهلة للاشتراك في مناقصات العقود المقترحة لمشروع السكة الحديد في العاصمة.

بعد تحريات قام بها مجلس إدارة النيابة العامة والحماية العامة المدقق العام عن موضوع الحصول على السلاح في جنوب أفريقيا، قدم تقرير الى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 يظهر براءة أعضاء الوزارة في عهد الرئيس ثابو مبيكي ولكنّه تحفظ تجاه عمليات المناقصة التي قامت بها الدولة. سمي التقرير الموظفين الرسميين الذين تلقوا الهدايا من المشاركين بالمناقصة بأسمائهم. كما ادعى أن رئيسي دائرة الانفاق في وزارة الدفاع ساند الشركات التي كان لشقيقه حصة فيها. ومع أن المعارضة ادعت أن التحقيق كان شكليا وأن التقرير كان متساهلا جدا لتبرئته الحكومة.

حسب ما ورد في التقرير "التسابق لاستغلال الموارد الافريقية" الذي صدر عن فرع الشفافية الدولية في زيمبابوي في شهر نيسان/أبريل عام 2002، فإن الحزب الحاكم "ZANU PF" له اليد الطولى في عملية الاستثمار في شركة "Zidco Holdings" التي زعم أنها أداة لإثراء قادة الحزب. وهذه الشركة لا تنشر بيانات مدقق بها أو أي سجلات مالية أخرى. ويقول معدو التقرير أنها لا تستخدم أرباحا لتمويل نشاطات الحزب، وهي تتحكم في مصالح تجارية متعددة في البلاد وتشارك فروعها في الخارج في المشاريع التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت حماية الجيش في زيمبابوي.